أنباء لبنانية

بري يكرر الدعوة إلى حالة طوارئ مالية.. ودياب يدعو إلى تشكيل لجنة تتابع الاتصالات تحت قبة البرلمان مع جميع القوى السياسية والحراك والمجتمع المدني

«لقاء بعبدا».. عرض أحوال بلا قرارات.. وعون: «السلم الأهلي» خط أحمر

بيروت ـ عمر حبنجر وداود رمال

لم يأت حوار بعبدا بما لم يكن متوقعا من طرح أفكار وملاحظات دون الارتقاء الى مستوى التوصيات الحاسمة التي يمكن أن تفرمل اندفاعة البلد باتجاه الهاوية السحيقة.

لقاء اللون الواحد، كما وصف، نسبة الى كون حضوره من فريق 8 آذار، دخل عليه الرئيس السابق ميشال سليمان ورئيس اللقاء الديموقراطي تيمور جنبلاط ليخففا من احادية لونه، ولقد لعبت مداخلة الرئيس سليمان دورا اعتراضيا مصححا للمسار الذي بدأ عليه اللقاء، بإثارته وجوب ان يبدأ هذا الحوار من حيث انتهى إليه الحوار السابق الذي أنتج إعلان بعبدا الذي نقضه حزب الله في حينه.

الرئيس ميشال عون صاحب الدعوة، ركز على حماية السلم الأهلي، مشددا على أنه «خط احمر» بما يؤشر إلى اتجاه الأمور نحو العنف، ما يعني إدراج أي تحرك احتجاجي في الشوارع والساحات تحت هذه الخانة، في حين طالب رئيس الحكومة حسان دياب المصرف المركزي بضبط الدولار.

السلاح غير الشرعي غاب عن كلمات المشاركين، عدا ما تناوله سليمان، ومثله مسألة سيادة الدولة، وحياد لبنان، كما غاب موضوع الإصلاح ومكافحة الفساد وتجاوز الدولار الأميركي سقف السبعة آلاف ليرة لبنانية، لكن لا بد من الانتباه في هذا المجال إلى اشارة وردت في كلمة دياب إلى أن الناس لا يهمهم ما نقول باعتراف صريح، منه بأنهم أكثروا الكلام بلا أفعال.

وهذا ما لاحظه رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي الذي قاطع اللقاء، حيث غرد متوجها إلى الرئيس عون بالقول: فخامة الرئيس لبنان المنهار لا يحتاج الى اجتماع، بل الى قرار.

واجمع المشاركون في البيان الختامي على وقف جميع انواع الحملات التحريضية التي من شأنها إثارة الفتنة وتهديد السلم الأهلي وزعزعة الاستقرار الأمني الداخلي.

واعتبروا أن حرية التعبير المصانة في مقدمة الدستور ومتنه، يجب أن تمارس بحدود القانون الذي يجرم الشتيمة والتحقير.

وأكد المجتمعون على توحيد المواقف من سبل معالجة الأزمة الاقتصادية والنقدية وتداعياتها عبر اعتماد مسار نهائي للإصلاحات البنيوية في ماليتنا العامة واعتماد برنامج صندوق النقد الدولي.

وكان عون استهل اللقاء بكلمة أوضح فيها انه كان يأمل ان يضم جميع الأطراف والقوى السياسية، معتبرا ان ما جرى في الأسابيع الأخيرة يجب ان يكون إنذارا للجميع للتنبه من الاخطار الأمنية.

وقال ان «هناك من يستغل غضب الناس، ومطالبهم المشروعة، من أجل توليد العنف والفوضى، لتحقيق أجندات خارجية مشبوهة بالتقاطع مع مكاسب سياسية لأطراف في الداخل».

كما شدد على ان «نكون يدا واحدة في مواجهة الفتنة وتحصين السلم الأهلي كي لا ندخل في نفق لا خروج منه»، معتبرا ان هذا هو الخط الاحمر الحقيقي والذي لن يكون هناك اي تساهل مع من يحاول تجاوزه.

بدوره، قال الرئيس نبيه بري ان «انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية امام الدولار الأميركي يفرض على الحكومة وعلى المصرف المركزي وعلى جمعية المصارف اعلان حالة طوارئ مالية واعادة النظر بكل الاجراءات التي اتخذت لحماية العملة الوطنية»، وأضاف «يخطئ من يظن أنه يمكن ان تقدم لنا المساعدة بقرش واحد اذا لم ننفذ الاصلاحات وفي المقدمة الاسراع في المعالجة الفورية لقطاع الكهرباء».

من جهته، اعتبر دياب ان البلد ليس بخير لكن العلاج هو مسؤولية وطنية، ليس فقط مسؤولية حكومة جاءت على أنقاض الأزمة، او مسؤولية الحكومات السابقة التي كانت تخفي الأزمة، بل الكل اليوم معني بالمساهمة في ورشة الإنقاذ، مشددا على ان ليس لدينا ترف الوقت للمزايدات وتصفية الحسابات وتحقيق المكاسب السياسية.

ودعا إلى أن يكون هذا اللقاء «هو بداية عمل وطني واسع، تنبثق عنه لجنة تتابع الاتصالات تحت قبة المجلس النيابي، مع جميع القوى السياسية والحراك المطلبي وهيئات المجتمع المدني، على أن ترفع توصيات إلى هذا اللقاء مجددا برعاية رئيس الجمهورية».

وحضر «اللقاء الوطني»، الى الرؤساء عون وبري ودياب وسليمان، نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي، رئيس كتلة ضمانة الجبل النائب طلال أرسلان، رئيس الكتلة القومية الاجتماعية النائب اسعد حردان، رئيس كتلة لبنان القوي النائب جبران باسيل، ممثل كتلة اللقاء التشاوري النائب فيصل كرامي، رئيس كتلة نواب الأرمن اغوب بقرادونيان، رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد، رئيس كتلة اللقاء الديموقراطي النائب تيمور جنبلاط.

وبعد اللقاء، تحدث الرئيس سليمان إلى الصحافيين فقال: تمنيت على رئيس الجمهورية رفع الجلسة بعد إلقاء كلمته لمزيد من المشاورات دون اصدار بيان الا بشكل مقتضب، وذلك من اجل جمع المكونات التي لم تحضر اليوم. انا لا أتكلم بالميثاقية، ولكن هناك مكونات تمثل شريحة كبيرة من الشعب اللبناني لأن الديموقراطية والمجلس النيابي ومجلس الوزراء شيء، والحوار شيء آخر.

وأضاف: لُب مطالبتي هو العودة الى اعلان بعبدا. وأطلب من الرئيس والحاضرين بكل محبة، ان يعودوا لتبني هذه الوثيقة، والا لا خلاص لنا، وتابع: نحن لسنا بحاجة الى اجتماع هنا، بل إلى قرار من الرئيس والحكومة والأجهزة الأمنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وقال النائب باسيل: من يعتقد أنه برفضه حوارا يعري حكومة أو عهدا أو مجموعة، إنما يعري لبنان من جوهر وجوده، خاصة إذا كان هدف الحوار منع الفتنة، من خلال الاتفاق على وقف التحريض الطائفي ووقف التلاعب بالأمن، ومن يرفض الحوار إنما يدل على نواياه بتعطيل الإنقاذ.

وقدم رئيس اللقاء الديموقراطي النائب تيمور جنبلاط في بعبدا مذكرة من الحزب التقدمي الإشتراكي واللقاء الديموقراطي تشمل كل العناوين الأساسية التي لابد من مقاربتها للخروج بحلول حقيقية للأزمة الراهنة.

وأضاف: لقد وضعنا تصوراتنا للإنقاذ في وثيقة سياسية اقتصادية اجتماعية معيشية فيها رؤيتنا للمبادئ الاساسية التي من الضروري التركيز عليها، ومنها الحفاظ على اتفاق الطائف وعروبة ووحدة لبنان ضد كل المحاولات الداخلية والخارجية لتقسيمه. ومن الضروري أيضا التركيز على المعالجات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤمن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

وعشية اللقاء حصلت تجمعات احتجاجية في مختلف المناطق اللبنانية، في بيروت وطرابلس وعكار والبقاع الأوسط وصيدا والنبطية، واقفلت الطرق الدولية لفترات وجيزة.

لكن اعنف المواجهات مع القوى الأمنية وقعت عند جسر الرينغ في بيروت، حيث تجاوز قمع قوات مكافحة الشغب حد الإفراط، ما دفع ببعض الناشطين الى مناشدة قائد الجيش العماد جوزف عون والمدير العام للأمن الداخلي اللواء عماد عثمان التدخل لضبط العناصر المتفلتة.

ومن الصباح الباكر، انتشرت قوى الجيش والامن على الطرقات المؤدية الى القصر الجمهوري لمنع المتظاهرين من الوصول الى الطريق الرئيسي للقصر الجمهوري في الحازمية، الا ان بعض هؤلاء، وغالبهم من النسوة رفعوا يافطة كتبوا عليها «لا ثقة»، ورفع آخرون لوحة كتب عليها 1559، وهو رقم القرار الدولي الذي ينص على نزع اسلحة الميليشيات في لبنان دون استثناء.

لمشاهدة الفيديو

الرئيس العماد ميشال عون مترئسا اللقاء الوطني في بعبدا بحضور الرئيسين نبيه بري وحسان دياب وعدد من القيادات (محمود الطويل)

محتجون خلال اعتصام على طريق القصر الجمهوري تحت عنوان «لا ثقة» تزامنا مع انعقاد اللقاء الوطني في بعبدا

بدء استقبال الوافدين مطلع يوليو رغم التخوف من موجة «كورونا» جديدة في الخريف

بيروت ـ احمد منصور

تخوف وزير الصحة د.حمد حسن من «موجة كورونا جديدة في الخريف المقبل»، وقال: «نأمل أن نكون قد اكتسبنا مناعة قوية تجاه الوباء، وأن يتم اكتشاف اللقاح المناسب في ظل الدراسات الحثيثة التي يعمل عليها العلماء في أكثر من ثلاث دول». وأشار حسن خلال رعايته حفل تقديم النائب شامل روكز رئيس جمعية «General Foundation»، هبة عينية إلى مستشفى البوار الحكومي، ضمن حملة الجمعية بالتعاون مع معهد الدراسات والأبحاث الاستراتيجية الصينية، الى ان «المعيار لم يعد قائما على عدد الإصابات، بل على ما أسميته المناعة المجتمعية التدريجية الناعمة. لقد أعيد فتح البلد تدريجيا لأن الأوضاع الاجتماعية متأزمة، ونبهنا الناس الى أخذ الوقاية والحذر، فالحياة لن تتوقف والفيروس لن ينتهي». أضاف: «بدءا من أول يوليو سيتم استقبال الوافدين الى لبنان، أي حوالي ثلاثة آلاف وافد في اليوم الواحد، ما يعني أن فيروس كورونا قد يتوزع على كل حي وضيعة ومدينة. الحكومة لا يمكنها منع المغتربين من العودة إلى وطنهم الأم، ولكن من الواجب عليهم الانتباه جيدا الى سلوكهم وتحركاتهم وعدم نقل العدوى في حال وجدت إلى ذويهم». هذا وأعلنت الوزارة تسجيل 18 إصابة جديدة بكورونا، رفعت العدد التراكمي للحالات المثبتة الى 1662 وبقي عدد الوفيات عند الرقم 33.

انتقد ولايات أميركية لم تحمِ التماثيل واتهم محتجين بالجهل بقيمتها

ترامب ينقل قوات أميركية إلى بولندا قبل انتخاباتها الرئاسية

وكالات: أعلن الرئيس دونالد ترامب نقل قوات أميركية من ألمانيا إلى بولندا في مبادرة قوية لمصلحة نظيره البولندي أندريه دودا، قبل أربعة أيام من اقتراع محفوف بالمخاطر ترشح فيه الرئيس البولندي القومي لولاية ثانية.

وبعدما أكد أنه يريد خفض عديد القوات الأميركية في ألمانيا بشكل كبير، شدد ترامب الذي تتسم علاقاته مع المستشارة أنجيلا ميركل بتوتر شديد، على تفاهمه الجيد مع دودا.

وقال الرئيس الأميركي في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره البولندي في البيت الأبيض «سنخفض عديد قواتنا في ألمانيا. بعضها سيعود، والبعض الآخر سيذهب إلى أماكن أخرى. لكن بولندا ستكون واحدة من تلك الأماكن الأخرى في أوروبا».

ولم يوضح عدد الجنود الذين سيشملهم هذا التغيير ولا برنامجا زمنيا لذلك.

من جهته، صرح دودا بأنه «طلب من الرئيس ترامب عدم سحب قوات أميركية من أوروبا»، من أجل الحفاظ على أمن القارة. لكنه أكد في الوقت نفسه أنه يرغب في استقبال عدد أكبر من العسكريين الأميركيين في بولندا.

وكان قرار السحب الجزئي للقوات الأميركية من ألمانيا أدى إلى تصاعد التوتر بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين في حلف شمال ألطلسي.

قوات الامن الاميركية اخلت جادة «حياة السود مهمة» بعد المحاولة الفاشلة للمحتجين لاسقاط تمثال اندرو جاكسون (رويترز)

وعبر ترامب عن إشادته بـ«صديقه» البولندي، أول رئيس أجنبي يزور البيت الأبيض منذ فرض إجراءات العزل الأولى لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة.

وقال ترامب إن «البولنديين يعتبرونه رجلا عظيما». واضاف «لا أعتقد أنه بحاجة إلى مساعدتي»، رافضا الاتهامات بالتدخل في العملية الانتخابية في بولندا.

ودودا مرشح حزب القانون والعدالة الذي يسعى لولاية رئاسية ثانية، هو المرشح الأوفر حظا في الانتخابات لكن نسبة التأييد له تشهد تراجعا سريعا منذ أسابيع.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أنه هو وخصمه الرئيسي رئيس بلدية وارسو الموالي لأوروبا رافال ترجاكوفسكي متعادلان في الجولة الثانية من الاقتراع.

ولم يكن اللقاء بين الرئيسين موضع إجماع في واشنطن. فقد عبرت النائبة الديموقراطية مارسي كابتور أنها، بصفتها أميركية بولندية، تشعر بالقلق من المبادرة «غير اللائقة» لترامب التي تهدف إلى «التدخل في السياسة البولندية».

وأضافت «للأسف، دعوة الرئيس ترامب ليست مفاجئة عندما نعرف ميله إلى القادة المستبدين والذين يضعفون المؤسسات الديموقراطية». وقالت مولي مونغوميري الباحث في معهد «بروكينغز» إنه «يجب على أي رئيس أميركي ألا يلتقي أي زعيم أجنبي ـ عدو أو صديق ـ قبل أيام من اقتراع يتنافس فيه».

وأضافت أن «ذلك يضعف العملية الديموقراطية البولندية ويضعف قيمنا».

من جهة أخرى، انتقد ترامب أمس، بعض الولايات، بسبب قيام متظاهرين بإسقاط تماثيل في البلاد.

وقال ترامب عبر حسابه على تويتر: «من المحزن جدا أن نرى ولايات تسمح لعصابات متنقلة.. وفوضويين وممارسي أعمال النهب.. والكثير منهم ليست لديهم فكرة عما يفعلون، ويمزقون تماثيلنا وآثارنا بشكل عشوائي».

وأضاف أن بعض تلك التماثيل «أعمال فنية رائعة، ولكن جميعها يمثل تاريخنا وتراثنا الجيد والسيئ، على حد سواء». وتابع: «من المهم لنا أن نفهم ونتذكر.. حتى في الأوقات المضطربة والصعبة، ونتعلم منها».

وأسقط متظاهرون في جميع أنحاء البلاد تماثيل ذات موروثات عنصرية من حقبة الحرب الاهلية في الأسابيع الأخيرة، وقاموا بتدميرها، على خلفية الاحتجاجات ضد العنصرية بعد وفاة جورج فلويد على يد أحد عناصر الشرطة البيض في ولاية مينيسوتا.

وقال ترامب: «الكثير من الأشخاص الذين يسقطون التماثيل لا يعرفون حتى ما هي هذه التماثيل». وأضاف أنه سيوقع أمرا تنفيذيا لحماية التماثيل والآثار.

أنقرة تندد بـ «أكاذيب» بولتون في كتابه حول علاقة ترامب وأردوغان

اسطنبول ـ وكالات: نددت تركيا بالكتاب المثير للجدل لمستشار الأمن القومي الأميركي السابق جون بولتون (الغرفة حيث وقع الحدث)، والذي تناول تسريبات حول التعامل بين الرئيسين التركي رجب طيب اردوغان ونظيره دونالد ترامب، بوصفه بأنه «مضلل وأحادي الجانب ومخادع».

ويؤكد بولتون أن الرئيس الأميركي كان يميل إلى تقديم «خدمات شخصية للديكتاتوريين الذين يروقون له». وأوضح أن ترامب كان منفتحا حين ذكر اردوغان تحقيقا جنائيا أميركيا بحق أحد أكبر البنوك التركية بسبب انتهاكه العقوبات الأميركية على إيران. وكتب بولتون أن ترامب أخبر أردوغان «أنه سيهتم بالأمور»، موضحا أن المدعين في نيويورك الذين يتولون القضية تم تعيينهم من قبل سلفه باراك أوباما ويمكن استبدالهم.

وكتب فخر الدين ألتون، مدير الاتصالات في الرئاسة التركية، مجموعة من التغريدات بالإنجليزية تقول إن الكتاب «يتضمن تقديمات مضللة وأحادية ومتلاعبة عن محادثات رئيسنا اردوغان» مع ترامب.

وقال «من الواضح أن.. الأوصاف الخاطئة والأكاذيب مدفوعة باعتبارات سياسية داخلية بالإضافة إلى مكاسب شخصية».

وكتب ألتون «بذل الرئيس اردوغان والرئيس ترامب جهودا كبيرة لإصلاح العلاقات الأميركية ـ التركية والحفاظ عليها رغم الخلافات العميقة ورغم بعض الأصوات العدائية تجاه تركيا في واشنطن العاصمة».

وقال إنه «أمر بغيض» أن يحاول مسؤولون سابقون رفيعو المستوى استغلال المحادثات الديبلوماسية الجادة والجهود الصادقة لحل القضايا العالقة بين الحلفاء لدعم «أجنداتهم السياسية المحلية».

الديموقراطيون يعرقلون مشروعاً جمهورياً لإصلاح الشرطة: غير كاف

واشنطن ـ أ.ف.ب: عرقل الديموقراطيون في مجلس الشيوخ مشروعا جمهوريا لإصلاح الشرطة الأميركية، معتبرين أنه غير كاف في ظل حركة الاحتجاج غير المسبوقة ضد العنصرية، التي أعقبت وفاة جورج فلويد. ورد دونالد ترامب على خطوة الديموقراطيين بالقول انهم «لا يريدون هذا المشروع لأنهم يريدون إضعاف الشرطة» من خلال مشروعهم الإصلاحي الخاص الذي يطالبون به بقطع تمويل الشرطة.

وأكد ترامب أن المشروع الجمهوري يحظى بدعم الشرطة والأقليات، وقال «لن نقدم أي تضحيات، لن نقوم بأي شيء قد يضر بالشرطة» خلال مؤتمر صحافي في البيت الأبيض، مبعدا بذلك أفق توافق قريب بشأن هذه القضية. وأخفق الجمهوريون في تصويت إجرائي أولي يطلق المناقشات في جلسة عامة. وكان يتوجب على الجمهوريين الذين يملكون الغالبية في مجلس الشيوخ (53 مقعدا)، جمع غالبية من 60 صوتا للتمكن من إطلاق المناقشات، ولم يحصلوا إلا على 55 صوتا، وبإمكان الجمهوريين إطلاق تصويت آخر في المستقبل.

وكتب رئيس الأقلية الديموقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر في تغريدة «لا يتضمن النص الجمهوري حتى إصلاحا مهما لإرغام عناصر الشرطة المذنبين بإساءة التصرف على دفع الثمن». من جهتها، أعربت الرئيسة الديموقراطية لمجلس النواب نانسي بيلوس عن أسفها لتجاهل أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين «أصوات مئات الآلاف من الناس الذين يطالبون سلميا بالعدالة».